

قوانين منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات المالية وتأثيراتها المحتملة على القطاع المصرفي الخليجي

الدكتور جاسم المناعي*
المدير العام رئيس مجلس الادارة
صندوق النقد العربي

المؤتمر المصرفي الرابع لدول مجلس التعاون الخليجي حول
العمل المصرفي الخليجي في ظل المنافسة والأسواق المالية العالمية المتغيرة

الدوحة - دولة قطر
24 - 25 أكتوبر (تشرين الأول) 1998

تقديم

لا شك أن عولمة الأنشطة الاقتصادية وزيادة ترابط المصالح الاقتصادية بين دول العالم قد زادت من القناعة بضرورة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل يخدم مصالح الأطراف المعنية. وكما انعكس مثل هذا التطور على شكل تجمعات اقتصادية إقليمية، شاهدنا هذه التطورات تنعكس أيضاً في اتفاقيات وترتيبات تجاوزت حدود التجمعات الإقليمية، لتأخذ شكل ترتيبات دولية تهم مصالح غالبية إن لم يكن جميع دول العالم.

ومثلما رأينا في اتفاقية الجات التي استقطبت تدريجياً عدداً متزايداً من دول العالم، وجدنا كذلك نفس الإهتمام ولو بحذر أكبر فيما يخص التعامل باتفاقية الجات في مجال تحرير الخدمات المالية. ويعتبر التعامل مع قطاع الخدمات المالية ضمن اتفاقية الجات حديثاً نسبياً، حيث أنه لم يدرج على طاولة المفاوضات إلا في الجولة الأخيرة من مفاوضات الجات السبع وذلك بناء على طلب وإلحاح من بعض الدول المتقدمة في مقابل موافقة هذه الدول على إدراج المنتجات الزراعية ومنتجات النسيج التي ظلت لفترة طويلة مستثناة من اتفاقية الجات. ومما زاد من أهمية الاعتبارات التي أعطيت لقطاع الخدمات المالية هو تزايد التجارة العالمية في هذا النوع من الخدمات بالإضافة إلى التطور الذي عرفته القطاعات المالية في كثير من الدول النامية على أثر سياسات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي بالإضافة إلى توجه هذه الدول إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وسعي عدد كبير منها كذلك إلى الحصول على التمويل من الأسواق المالية العالمية.

ولا تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي مستثناة من هذه التطورات التي عرفتها كثير من الدول النامية بل وبالعكس نجد أن دول المنطقة أكثر استجابة لهذه التغيرات نظراً لارتفاع درجة انكشاف اقتصاديات المنطقة على الاقتصاد العالمي من ناحية، ونظراً للانفتاح والحرية الاقتصادية التي تنتهجها دول الخليج من ناحية أخرى. وحتى نستشف مدى طبيعة تفاعل اقتصاديات دول الخليج مع المعطيات والمتغيرات الدولية وخاصة على صعيد اتفاقية الجات في مجال الخدمات المالية سوف نحاول أن نتطرق بشكل موجز إلى أهم ما جاء في اتفاقية الخدمات المالية ومدى توافق وضع الخدمات المالية في دول المنطقة مع مقتضيات اتفاقية الجات في هذا المجال وذلك قبل التركيز على الجوانب التي يمكن أن تشكل تحديات ينبغي لقطاع الخدمات المالية وبالذات خدمات القطاع المصرفي أن تجابهها وتستعد للتعامل معها بالشكل الذي يخدم مصالح اقتصاديات دولنا في مجلس التعاون الخليجي.

* تعبّر هذه الورقة عن وجهة نظر صاحبها ولا تعكس بالضرورة موقف المؤسسة التي ينتمي إليها.

أهمية قطاع الخدمات المالية وخلفية إدراجه في اتفاقية الجات

إن تزايد أهمية الخدمات المالية على صعيد العلاقات الإقتصادية الدولية لا تحتاج منا إلى برهان أو تأكيد. إن تجارة الخدمات تنمو بحوالي 12.3 سنوياً. هذا وتعتبر تجارة الخدمات المالية الأكثر ديناميكية ضمن تجارة الخدمات بشكل عام، حيث يقدر أن تكون تجارة الخدمات المالية تنمو بمعدل 15% سنوياً. وتمثل تجارة الخدمات حول 20% من إجمالي التجارة العالمية وتصل القيمة السنوية لتجارة الخدمات إلى ما يتجاوز 810 بليون دولار. وفي كثير من دول العالم يساهم قطاع الخدمات بالنسبة الغالبة من الناتج المحلي الإجمالي كما يوفر الجزء الأكبر من فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يوفر قطاع الخدمات حوالي 75% من فرص العمل ويساهم بحوالي 55% من الناتج المحلي الإجمالي. هذا وفي الوقت الذي يسجل الميزان التجاري الأمريكي عجزاً مستمراً نجد أن ميزان تجارة الخدمات يحقق فائضاً هاماً. وما ينطبق على أمريكا يسري في الواقع على كثير من دول العالم الأمر الذي جعل عدداً من الدول مهتمة بدعم تجارة الخدمات على الصعيد الدولي وتسعى إلى تذليل العقبات أمام ازدهار هذه التجارة. وقد تم ترجمة هذه التوجهات في الجولات الأخيرة لمفاوضات الجات حيث أصرت بعض الدول المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على أنه إذا أرادت الدول النامية إدراج مزيد من السلع مثل المنتجات الزراعية ومنتجات النسيج في اتفاقية الجات فلا بد لها أن تقبل كذلك بإدراج بنود أخرى هامة للدول المتقدمة مثل تجارة الخدمات والجوانب التجارية للملكية الفكرية والإجراءات الخاصة بالاستثمار. وبالفعل تم قبول مطالب الطرفين حيث وافقت الدول الصناعية على إدراج المنتجات الزراعية والنسيج في اتفاقية الجات وبالمقابل وافقت الدول النامية على إدراج قطاع الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار خلال الجولة النهائية لاتفاقية الجات.

ونظراً للتأخر في إدراج مثل هذه البنود وبسبب عدم استعداد كثير من الدول النامية للتعامل مع هذه المجالات فلا تعتبر المفاوضات بخصوص هذه القطاعات قد حققت حتى الآن التقدم المطلوب حيث لا تزال الخطوات كما يبدو مترددة في هذا الاتجاه لكن الإتفاق قائم على أساس تحقيق تقدم ولو متدرج من شأنه في النهاية الوصول إلى الأهداف المتفق عليها والتي تقوم على تحرير قطاع الخدمات وخلق مناخ مؤاتٍ لإزدهار التجارة في هذا القطاع الأمر الذي من شأنه تحقيق مزيد من المنافسة وزيادة كفاءة أداء هذا القطاع.

منطلقات ومبررات تحرير تجارة الخدمات المالية

إن دعاء تحرير قطاع تجارة الخدمات المالية وفتحه على الأسواق الدولية يستندون إلى عدة اعتبارات في دعوتهم إلى عولمة أنشطة القطاعات المالية. هذا وتتراوح مثل هذه الاعتبارات بين تحسين مناخ المنافسة إلى زيادة الإستثمارات ورفع كفاءة الخدمات المالية وتخفيض تكاليف مثل هذه الخدمات وضمن توظيف أفضل للموارد في هذه القطاعات. بشكل عام يمكن تلخيص المنافع المتوخاة من تحرير تجارة الخدمات في الجوانب التالية:

- تعزيز المنافسة وتحسين كفاءة أداء قطاع الخدمات المالية الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين نوعية الخدمة بالإضافة إلى توفير خيارات أكثر وأفضل في الخدمات المالية.
- تحسين خدمات الوساطة المالية وزيادة فرص الإستثمار من خلال توظيف أفضل للموارد فيما بين القطاعات والبلدان المختلفة وفقاً للفرات الزمنية المناسبة ومن خلال إدارة أفضل للمخاطر.
- تحفيز الحكومات لتحسين إدارة السياسات الاقتصادية وسياسات الإشراف والرقابة الخاصة بالقطاعات المالية.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن دعاء تحرير تجارة الخدمات يعززون من مواقفهم بالاستناد إلى مبررات أخرى بعضها مرتبط بالقدرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى والبعوض الأخر وثيق الصلة بالسعي إلى وضع سياسات اقتصادية وإجراءات رقابية سليمة ومحكمة. وبالفعل فقد اتضح من خلال تجارب كثير من دول العالم أن هناك علاقة إيجابية بين سياسات الانفتاح ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية، أي أن الدول ذات السياسات الإقتصادية المفتوحة قد نمت كما يبدو بسرعة أكبر من تلك الإقتصاديات المغلقة. هذا ينطبق كذلك على مدى السرعة في تطبيق الإصلاحات الإقتصادية حيث أن الدول التي قدمت التزامات بتحرير أسواقها المالية وجدت نفسها في وضع يحتم عليها السرعة في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وتطوير سياسات الإشراف

والرقابة المالية مقارنة بغيرها من الدول التي لم تقدم أي التزامات وبالتالي لم تجد نفسها في عجلة لإدخال الإصلاحات المطلوبة.

إن المبررات التي تساق في صالح تحرير تجارة الخدمات المالية لا تتوقف في الواقع عند حد ما تم ذكره بل أن بعضها يشير إلى جوانب أخرى لا تقل أهمية. من هذه الجوانب على سبيل المثال لا الحصر، إمكانية نقل المعرفة والتكنولوجيا التي تشمل الممارسات المتقدمة في القطاع المالي وبخاصة في مجال الإدارة، المحاسبة، التعامل مع المعلومات والتعامل مع الأدوات المالية الجديدة. كذلك فإن تحرير تجارة الخدمات من شأنه أن يوفر وسائل متنوعة لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها الأسواق المالية الصغيرة، كما أن ذلك من شأنه أن يوسع من هذه الأسواق من خلال زيادة حجم التعاملات وزيادة تنوع الخدمات المعروضة الأمر الذي من شأنه أن يخفف من تذبذب هذه الأسواق ويقلل من حدة تعرضها للصدمة المالية. ويمكننا أن نضيف إلى ما تقدم أن وجود أسواق مالية ذات كفاءة وانفتاح من شأنه أن يعزز معدلات الإدخار والاستثمار وبالتالي يزيد من كفاءة توظيف الموارد المالية. أي أن المنافسة بين المؤسسات المالية وتحرير سعر الفائدة وتوفير أدوات إدخار جديدة يمكن أن تعكس في شكل زيادة عائد الاستثمارات مما قد يحفز على مزيد من الإدخار والاستثمار وبالتالي زيادة معدلات النمو الإقتصادي كمحصلة لهذه الظروف المؤاتية.

هذا وقد تم ملاحظة علاقة مشجعة بين معدلات الإدخار والاستثمار ومستوى تطور قطاع الخدمات المالية حيث أن نسبة الإدخار والاستثمار تصل في المتوسط إلى 33% من الناتج المحلي الإجمالي للدول التي وصلت فيها الخدمات المالية إلى مرحلة متقدمة مقارنة بنسبة تقارب 22% بالنسبة للدول التي لا زالت فيها القطاعات المالية دون المستوى المطلوب. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن تحرير هذه الخدمات المالية من شأنه أن يسهل انتقال رؤوس الأموال من الدول ذات الفائض إلى الدول ذات الموارد المالية الشحيحة الأمر الذي يمكن هذه الدول الأخيرة من تخفيض تكاليف الاستثمارات فيها من خلال تمكنها من الحصول على مصادر متعددة لرؤوس الأموال وفقاً لأفضل الشروط والتكاليف.

يبقى أن نبين بأن جميع الأمور الإيجابية التي ترتبط بتحرير الخدمات المالية والتي تم ذكرها فيما سبق لا تعني بتاتا بأن تحرير الخدمات المالية لا تكتفه أي صعوبات أو أن السير في هذا الإتجاه لا يثير أية تحديات بالنسبة للدول المعنية بهذا التحرير وخصوصاً الدول النامية. يكفي الإشارة بأن كثيراً من الأزمات المالية التي تعرضت لها الدول النامية وآخرها الأزمة الآسيوية تشير إلى أن تحرير القطاع المالي في بعض الظروف قد يكون سبباً هاماً في تعرض الدول المعنية لأزمات مالية. والسؤال إذاً على ضوء ما تم ذكره هو كيف لدول مجلس التعاون الخليجي أن تحقق المزاي العديدة المرتبطة بتحرير تجارة الخدمات في الوقت الذي يمكن أن تتجنب ما قد ينتج عن هذا التوجه من سلبيات من شأنها الإضرار بالوضع المالي والإقتصادي لدول المنطقة؟ لكي نصل إلى إجابة على هذا التساؤل ينبغي أن نتعرف ولو بشكل موجز على أهم متطلبات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS ومدى إمكانية القطاع المالي الخليجي على التجاوب مع مقتضيات هذه الإتفاقية وما نوع التحديات التي يمكن توقع مواجهتها عند التعامل مع هذه الترتيبات والتنظيمات المالية الدولية؟

أهم اللوائح والقوانين الخاصة بالاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS)

إننا بالطبع لا نعترزم في هذه العجالة التطرق إلى جميع لوائح وقوانين اتفاقية تجارة الخدمات حيث أنها مطولة ولا يمكن تغطيتها بشكل كامل في هذه الورقة الموجزة. كذلك فإن هدف هذه الورقة ليس التركيز على لوائح وقوانين اتفاقية تجارة الخدمات بقدر ما هو محاولة الإشارة إلى أهم الجوانب في هذه اللوائح والقوانين التي قد تكون ذات علاقة خاصة بأوضاع قطاع الخدمات المالية في دول المنطقة.

وفيما يتعلق بالخدمات المالية المقصودة في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات فإنها تشمل الخدمات المصرفية والمالية كالإقراض بأنواعه بما يشمل خطابات الاعتماد وخطوط الائتمان والضمانات وخدمات الوساطة المالية وإدارة الأموال وخدمات التسويات وغيرها. كذلك تشمل الخدمات المالية نشاط التأمين بكافة أشكاله كتأمينات الشحن والتأمين على الحياة وإعادة التأمين إلخ.

وبشكل عام فقد نصت الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS على أربع طرق أساسية يمكن من خلالها ممارسة تجارة الخدمات المالية عبر الحدود، وتتمثل هذه الطرق في الجوانب التالية:

أولاً : التجارة عبر الحدود (Cross border) ويتمثل هذا النوع من التجارة في توفير الخدمات إلى مستهلك في بلد آخر دون ضرورة انتقال المصدر ومثال ذلك تحويل الأموال أو الإقتراض أو شراء بوالص تأمين وغيره من هذا النوع من الخدمات.

ثانياً : استهلاك الخدمات من خلال السفر إلى الخارج (Consumption abroad) وتتمثل هذه الخدمات مثلاً في أنشطة السياحة في بلد آخر.... إلخ.

ثالثاً : التواجد التجاري (Commercial presence) وتفترض هذه الطريقة وجود مصدر الخدمة داخل حدود الدولة المستوردة كما هو الحال بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية وشركات التأمين والشركات المالية الأخرى عند تواجدها خارج حدودها الوطنية.

رابعاً : حرية حركة الأشخاص (Personnel movement) وتعتمد تجارة الخدمات وفقاً لهذه الطريقة على حرية تنقل الأشخاص المطلوبين لتأدية الخدمات المعنية وهذا ينطبق على كثير من الخدمات المالية بالإضافة إلى خدمات الإستشارات والمقاولات.

وبشكل آخر يمكننا وصف الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS بأنها تشتمل على جانبين أساسيين، الأول يتمثل في مجموعة من القواعد والأحكام التي تنطبق على جميع الأعضاء المنتسبين لإتفاقية الجات GATT أما الجانب الآخر فيتمثل في جداول التزامات محددة. ويمكن تشبيه جداول الخدمات بجدول التعرفة وهي التي تحكم الالتزامات الخاصة بدخول أسواق كل دولة عضو في منظمة التجارة الدولية بالنسبة لتجارة السلع. كذلك تشتمل جداول الخدمات على التزامات بقطاعات ونشاطات خدمية معينة تحدد شروط دخول أسواق الدول التي تقدمت بهذه الالتزامات.

وتقوم اتفاقية تجارة الخدمات GATS على مبدأين رئيسيين الأول يتعلق بالدولة الأولى بالرعاية MFN والذي يضمن بأن أي عضو في هذه الإتفاقية لن يتحيز ولن يميز بين الدول الأعضاء الداخلة في تجارة الخدمات. أما المبدأ الثاني فيقوم على المعاملة الوطنية أي الإلتزام بمعاملة خدمات الأعضاء الآخرين في الإتفاقية بنفس معاملة الخدمات الوطنية.

هذا ومن جانب آخر فقد اتصفت الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS بمرونة أكبر مما عرفناه في اتفاقية الجات (GATT) ويمكن على سبيل المثال الإشارة إلى بعض الأمور التي أعطت الإتفاقية من خلالها مرونة هامة للدول الأعضاء وبالخصوص في المجالات التالية :

تطبيق التشريعات المحلية

إن لكل دولة الحق بتطبيق التشريعات والرقابة على المصارف والمؤسسات المالية بما في ذلك حق تطبيق كفاية رأس المال المصرفي دون أن يتعارض ذلك مع أحكام اتفاقية تجارة الخدمات.

الخيار والتدرج في تحديد الالتزامات

إن لكل دولة الخيار في تحديد عدد القطاعات المالية التي تود الإلتزام بفتح أسواقها بشأنها كما أن لكل دولة خيار التدرج في فتح قطاعاتها المالية أمام تجارة الخدمات.

إمكانية الإلتزام المشروط

تسمح اتفاقية تجارة الخدمات كذلك بعدد من القيود التي يمكن إدخالها على الإلتزام بفتح السوق المحلي وأهم هذه القيود التالي :

1. تقييد عدد موردي الخدمات الأجانب في السوق المحلية.
2. تقييد المعاملات أو الموجودات التي تسمح لموردي الخدمات الأجانب التعامل بها في السوق المحلية.
3. إلزام موردي الخدمات الأجانب بإنتاج كميات وقيم محددة من الخدمات.
4. إلزام موردي الخدمات الأجانب بالتواجد في السوق المحلية بصفة قانونية محددة، ومثال ذلك إلزام النشاطات المصرفية بفتح مكتب عوضاً عن فروع.
5. تقييد عدد منسوبي الشركات الأجنبية الموردة للخدمات.
6. تقييد مشاركة رأس المال الأجنبي بنسبة مئوية قصوى أو بقيمة محددة.

وبالإضافة إلى ذلك فقد سمحت اتفاقية تجارة الخدمات كذلك بإمكانية التوقف المؤقت عن العمل بالالتزامات التي تقدمت بها الدول الأعضاء في حالة تعرض هذه الدول لظروف صعبة كمشاكل عجوزات موازين المدفوعات وغيرها من هذه الظروف.

هذه في الواقع لمحة عن أهم الجوانب التي وردت في اتفاقية تجارة الخدمات GATS . يبقى أن نتعرف الآن على وضع قطاع الخدمات المالية في دول الخليج وجوانب التقارب أو الإختلاف مع روح هذه القوانين والمبادئ التي وردت في إتفاقية تجارة الخدمات.

وضع القطاع المالي الخليجي ومدى التباين والاتفاق مع توجهات اتفاقية تجارة الخدمات

لا بد أن نذكر في بداية التطرق إلى وضع القطاع المالي في دول المنطقة بأن دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر من أكثر دول العالم تحراً وانفتاحاً على مستوى الأنشطة الإقتصادية والمالية. فالسياسات الإقتصادية لدول المنطقة تقوم على حرية قوى السوق كما أن السياسات المالية والنقدية تحرص على تأكيد حرية حركة رؤوس الأموال واستقرار أسعار الصرف. هذا كما أن السياسات الإقتصادية تتصف بوجه عام بالانفتاح على المعاملات الدولية سواء تجارية كانت أو مالية أو مصرفية. ويشكل نشاط القطاع الخارجي نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة، كما أن المنطقة تحتضن عدة شركات وفروع مؤسسات ومصارف من مختلف دول العالم. ويمكننا وفقاً لذلك بأن نقول بأن الفلسفة الإقتصادية لدول المنطقة لا تتعارض بل تتطابق مع روح وتوجهات الاتفاقيات الدولية في مجال حرية تجارة السلع والخدمات.

من جانب آخر وعلى صعيد وضع القطاع المالي والمصرفي في دول المنطقة فإن السلطات المعنية تحرص على التجاوب مع المعايير الدولية بشكل يؤهل القطاعات المالية والمصرفية الخليجية لأن تكون في مصاف أفضل دول العالم في هذا المجال. ويعتبر الوضع المالي للمصارف الخليجية بشكل عام من أقوى الأوضاع حيث تتراوح نسبة أصول المصارف بين 70 % إلى 180% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة وتعتبر مثل هذه النسب عالية بالمقاييس الدولية. كذلك فإن التوسع في استخدام النقود يمثل مؤشراً لتطور القطاع المالي والمصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي حيث أن نسبة عرض النقود (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتبر مرتفعة وتتراوح بين 50% إلى 90% في دول المنطقة. وفي نفس السياق يمكن الإشارة بقدرة القطاع المصرفي الخليجي على تعبئة واستقطاب أصول مالية طويلة الأجل كما تعكسها عدة مؤشرات مثل المعدلات المنخفضة لنسبة العملات والودائع القصيرة إلى النقود بمعناها الواسع (27%) وكذلك نسبة العملات إلى الودائع (10%) ولا شك أن مثل هذه المؤشرات التي تعكس الدرجة العالية في استخدام النقود تؤكد التطور الذي وصلت إليه القطاعات المالية والمصرفية في دول المنطقة كما تؤكد على الثقة في البنوك وقدرتها على استخدام أحدث الأساليب التكنولوجية في توفير الخدمات المصرفية المرغوبة.

وسواء تعلق الأمر بالسياسات الإقتصادية والمالية المنفتحة أو بقوة وسلامة الأوضاع المالية للمصارف الخليجية أو تعلق الأمر بتطور الممارسات المصرفية في المنطقة فكل هذه الأمور تطمئن إلى حد كبير إلى قدرة القطاعات المالية والمصرفية في دول المنطقة على التأقلم مع مقتضيات اتفاقية تجارة الخدمات المالية وعلى القدرة على التعامل مع معطيات مثل هذه الاتفاقية بشكل من شأنه فتح مجال واسع أمام القطاعات المالية لدول المنطقة للاستفادة من تجارة الخدمات وتحقيق مزيد من التطور في هذا القطاع الهام.

لا ينبغي إذاً لدول المنطقة التخوف كثيراً من تبعات اتفاقية تجارة الخدمات. فوضع القطاع المالي والمصرفي الخليجي كما يبدو أفضل مما هو عليه الحال في دول كثيرة من العالم. إلا أن هذا لا يعني في نفس الوقت أنه "ليس في الإمكان أحسن مما كان" وبغض النظر عما تقتضيه اتفاقية تجارة الخدمات المالية فإن القطاع المالي والمصرفي في المنطقة بالرغم مما حققه من تطور وتقدم لا زال يحتاج لكثير من التحسين والتطوير. وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أنه باستثناء الطريقة الثالثة المنصوص عليها لمزاولة تجارة الخدمات وهي المرتبطة بحرية التواجد التجاري حيث أنها مقيدة إلى حد ما في دول المنطقة فإن الطرق الثلاث الأخرى التي تمت الإشارة لها لا تمثل لدول الخليج مشاكل هامة. وحتى مشكلة حرية التواجد التجاري يمكن لدول المنطقة التعامل معها بشكل يخدم مصالح دول الخليج حيث من ناحية لا تبدو هذه الطريقة سلبية تماماً بل قد تحتاج اقتصاديات المنطقة بالفعل لجرعة أكبر من المنافسة خاصة في مجال الخدمات المالية والمصرفية، هذا كما أنه من ناحية أخرى يمكن التدرج في التعامل مع هذا الجانب دون الحاجة بالضرورة إلى إتخاذ مواقف مترددة أو سلبية قد لا تكون مبررة بشكل قاطع.

في الواقع لا يبدو بأن اتفاقية تجارة الخدمات في حد ذاتها تشكل تهديداً خطيراً للقطاعات المالية في دول المنطقة. لكننا لا يجب في نفس الوقت أن نغفل ما تمثله الإتفاقية من توجهات عالمية في مجال التعاملات المالية على الصعيد العالمي. هذا يجزنا إلى الحديث عن بعض التحديات التي ينبغي لدول المنطقة الإستعداد للتعامل معها بما يحمي قطاعاتنا المالية من ناحية وبما يضمن كذلك عدم تخلف اقتصادياتنا عن الاستفادة من آخر التطورات والفرص المختلفة التي تتيحها العولمة الإقتصادية من ناحية أخرى.

أهم التحديات التي يمكن أن تواجه القطاع المصرفي الخليجي ضمن توجهات العولمة

لا شك أن أهمية اتفاقية تحرير تجارة الخدمات تكمن فيما تمثله من توجهات عالمية في مجال التعاملات المالية والاقتصادية. وفي الوقت الذي لا تبدو فيه أن هذه الاتفاقية تشكل تعارضاً صارخاً مع طبيعة الممارسات المالية والاقتصادية لدول المنطقة نتيجة لسياسات التحرير والانفتاح والحرية الاقتصادية التي تنتهجها دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن العولمة الإقتصادية التي تمثل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية أحد مظاهرها تثير تحديات لا يمكن التقليل من شأنها بالنسبة لكثير من الدول النامية بما فيها دول المنطقة. إن الأزمات المالية والمصرفية التي عرفتها مؤخراً دول نامية كثيرة سواء في أمريكا اللاتينية أو في جنوب شرق آسيا تثير التساؤل حول مدى قدرة كثير من هذه الدول ومدى استعدادها للتأقلم بشكل مريح ومطمئن مع مقتضيات العولمة. وسواء تعلق الأمر بتحرير القطاع المالي أو بإتاحة الفرصة لمزيد من المنافسة أو بحرية أكبر في مجال انتقال رؤوس الأموال أو في مجال تطوير اجراءات الإشراف والرقابة المالية والمصرفية فإن كثيراً من الدول النامية بما يشمل دولنا في مجلس التعاون الخليجي تحتاج إلى بذل مزيد من الجهد لوضع قطاعاتها المالية والمصرفية في مستوى التحديات التي تفرضها العولمة الإقتصادية.

تحرير وتطوير القطاع المالي

بعكس ما هو عليه الحال في كثير من الدول النامية فإن القطاع المالي والمصرفي في دول مجلس التعاون وفقاً لسياسة الاقتصاد الحر المتبعة من قبل دول المنطقة قد وصل إلى مرحلة متقدمة من التحرير تماثل ما هو قائم في كثير من الدول المتقدمة. فرؤوس الأموال تدخل وتخرج بحرية تامة. كما أن العديد من المؤسسات الأجنبية تعمل ضمن أسواق المنطقة وتتمتع بحرية تحويل أرباحها دون أية قيود وضمن أسعار صرف مستقرة. هذا بالإضافة إلى أن دول مجلس التعاون تتبع أسلوب أدوات السياسة النقدية غير المباشرة دون التدخل المباشر في تحديد أسعار الفائدة أو توجيه الائتمان. وعلى الرغم مما تم انجازه على هذا الصعيد حتى الآن إلا أننا نعتقد بأنه لا تزال هناك امكانيات لمزيد من التحرير والتطوير الذي من شأنه جعل القطاع المالي والمصرفي الخليجي أقدر على مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال. ويمكننا أن نشير إلى بعض الأمور التي نعتقد بأهميتها في هذا الصدد.

الاستثمار الأجنبي

لا زالت دول المنطقة لم تتوصل إلى موقف نهائي بخصوص نسبة تملك الأجانب للمؤسسات المالية حيث أن الوضع الحالي من ناحية يبدو متحفظاً تجاه مقتضيات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات والتوجهات العالمية بوجه عام، ومن ناحية أخرى يعكس الموقف الحالي تباين سياسات دول المنطقة فيما يتعلق بالنسبة المسموح بها لتملك ودخول المؤسسات الأجنبية في القطاعات المالية المصرفية الخليجية. فيما يتعلق بالنسبة المسموح بها لتملك الأجانب فقد يكون من المناسب محاولة تقنين وتنسيق التشريعات الخليجية في هذا الخصوص بهدف أولاً تحسين مواقف دول المنطقة بشكل يتلاءم بدرجة أكبر مع التوجهات العالمية في هذا الخصوص، وثانياً العمل على تنسيق مواقف دول مجلس التعاون بشكل يزيل أي مجال للتنافس أو التعارض بين دول المجلس في مجال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. هذا ينطبق أيضاً على سياسة دول المنطقة تجاه دخول مؤسسات مالية أجنبية للعمل في أسواق المنطقة حيث في الوقت الذي نجد أن تملك الأجانب لمؤسسات قائمة يعتبر بشكل عام مقبولاً في حدود نسب معينة وإن كانت متباينة من دولة إلى أخرى إلا أن موضوع دخول مؤسسات مالية ومصرفية جديدة يأخذ طابعاً أكثر تحفظاً من قبل دول مجلس التعاون الخليجي. ويعتبر هذا الجانب كما يبدو الأكثر تعارضاً مع اتفاقية تحرير الخدمات المالية وتوجهات العولمة بشكل عام. ويستدعي مثل هذا الوضع من دول المنطقة مراجعة مثل هذه السياسات حتى نضمن من ناحية سلامة الموقف ومن ناحية أخرى تجنب التعارض مع توجهات عالمية ليس بالضرورة ضد مصالح قطاعاتنا المالية والاقتصادية.

تقوية وتحسين جو المنافسة

لا شك أن أحد أسباب تحفظ دول المنطقة على دخول مؤسسات مالية ومصرفية جديدة يرجع إلى التخوف على مؤسساتنا المالية والمصرفية من المنافسة الأجنبية. هذا وفي الوقت الذي يسود فيه مثل هذا التخوف نجد أن هناك قناعة كبيرة بضرورة تشجيع المنافسة التي يعتقد بأنها صحية لتقدم القطاع المالي والمصرفي في دول المنطقة. لا زال حسبما يبدو يحتاج إلى درجة أكبر من المنافسة لصالح القطاع المالي والمصرفي ولصالح اقتصاديات المنطقة بشكل عام. ويلاحظ أن القطاع المصرفي على سبيل المثال يتصف بتركيز كبير نسبياً وأن درجة التركيز المصرفي تعتبر مرتفعة في دول المنطقة حيث أن أكبر ثلاثة بنوك مثلاً في بعض دول المجلس تمثل نصف إجمالي أصول ورؤوس أموال وقروض القطاع المصرفي في هذه الدول. وترتفع في الواقع مثل هذه المعدلات في بلدان أخرى من دول المنطقة حيث تشكل أصول ورأسمال أكبر مصرف فيها ما يزيد عن 30% وفي بعضها يفوق 50% من أصول ورؤوس أموال المصارف مجتمعة.

كذلك من الأدلة الأخرى على حاجة القطاع المصرفي إلى مزيد من المنافسة هو ارتفاع هوامش ومعدلات ربحية المصارف في دول المنطقة. ولا تعتبر هذه الظاهرة في كثير من الدول النامية بالضرورة مؤشراً للكفاءة بقدر ما تمثله من محدودية المنافسة. هذا وقد أشارت بعض الدراسات المتخصصة إلى أن القطاع المصرفي في باكستان وماليزيا وتايلند أكبر ربحية منه في الدول المتقدمة بسبب انعدام المنافسة أو تواضعها في الدول الثلاث المذكورة.

كذلك فإن جو المنافسة يحتاج إلى التفكير جدياً في خصخصة البنوك الحكومية أو خصخصة ملكية الحكومات في البنوك والمؤسسات المالية والتي عادة ما تكون أهم وأكبر المؤسسات بالنسبة للقطاع المالي والمصرفي الخليجي.

ففي ظل المنافسة المحدودة نسبياً وفقاً للظروف التي تمت الإشارة إليها وبالإضافة إلى تواضع مستوى الممارسات لدى بعض المؤسسات المالية والمصرفية في دول المنطقة يثار التساؤل، هل أن دخول مؤسسات مالية ومصرفية جديدة هو بالفعل ضار أم قد يكون له من الإيجابيات ما يستحق الاعتبار؟

في الواقع ومهما بالغنا في وصف التقدم الذي وصل إليه القطاع المالي والمصرفي الخليجي إلا أننا لا يمكننا إنكار حاجة هذا القطاع إلى مزيد من التحسين والتطوير. إن تعرض القطاع المالي والمصرفي الخليجي إلى منافسة خارجية وإن كانت قد تعرضه لتحديات إلا أنها قد تتيح له فرصاً هامة للتعرف وتعلم ممارسات جديدة متطورة.

هذا ينسحب على أساليب الإدارة والتكنولوجيا المالية والمصرفية المتقدمة بالإضافة إلى إمكانية تنويع الخدمات وتحسين أساليب الإفصاح والشفافية في إعداد التقارير المالية والمحاسبية. وينبغي أن نشير في هذا الصدد إلى أنه كثيراً ما يتم تبرير موقف دول المنطقة المتحفظ تجاه دخول مؤسسات مالية ومصرفية جديدة على أنه راجع إلى كون سوق المنطقة يعاني من كثافة أو تخمة مصرفية (Overbanked) هذا وإن كنا لا نختلف بأن عدد المؤسسات المصرفية الموجود في دول مجلس التعاون يبدو بشكل عام أكثر من اللازم، إلا أننا نعتقد في نفس الوقت بأن مثل هذه الحجة لا ينبغي أن تكون على حساب حرمان القطاع المصرفي في المنطقة من فرصة الانفتاح والتنافس مع مؤسسات مصرفية أكثر تقدماً. إن الأعداد الكبيرة من المصارف في دول المجلس لا ينبغي النظر إليها كبديل للمؤسسات المصرفية المتطورة التي يمكن أن تأتي بإضافات هامة إلى الأنشطة والخدمات المصرفية في دول الخليج. إن تركيبة المؤسسات المصرفية الحالية ليست هي المثلى حيث أنه وإن كان عدد المصارف كبيراً لكن باستثناء عدد محدود منها فإن البقية تمثل مؤسسات صغيرة ذات مراكز مالية متواضعة وتفتقد إلى الكوادر والتكنولوجيا المتقدمة حتى تكون قادرة على المنافسة والعطاء بالشكل المطلوب. هذا وبالرغم من الرغبات والدعوات الصادقة التي تم التعبير عنها من قبل السلطات النقدية في المنطقة لدمج المؤسسات المصرفية القائمة في وحدات أكبر حجماً وأكثر كفاءة إلا أن مثل هذه الرغبات لم تتحقق حتى الآن. والسؤال يبقى مطروحاً هل نستمر في انتظار اندماج المصارف القائمة قبل أن يسمح بدخول مؤسسات مصرفية جديدة قد تكون أهم من وجود بعض المؤسسات القائمة بالنسبة لهدف تطوير القطاع المصرفي الخليجي؟

تعزيز إجراءات الإشراف والرقابة

إن الرغبة والطموح في القدرة على التعامل بأحدث الأدوات المصرفية والاستثمارية والتعامل بحرية وانفتاح على الخارج يحفها ويحدها الكثير من المخاوف والمخاطر التي ينبغي التحوط لها والعمل على تجنبها. إن زيادة ترابط اقتصاديات العالم وكثافة التعاملات المالية والمصرفية قد أدت إلى ارتفاع درجة المخاطر كما أدت إلى سهولة انتقال عدوى الأزمات المالية والمصرفية من دولة إلى أخرى. هذه التطورات تستلزم وعياً أكبر بالمستجدات على الساحة المالية والمصرفية وتحتاج إلى السرعة في التجاوب مع التطوير المطلوب في التشريعات المالية والمصرفية الحديثة. إن ضرورة تعزيز إجراءات الإشراف والرقابة المالية والمصرفية أصبحت تشكل تحدياً هاماً لكثير من دول العالم بما يشمل دول المنطقة. وسواء تعلق الأمر بإشراف ورقابة السلطات النقدية أو الرقابة الداخلية للمصارف أو أعمال المدققين الخارجيين فإن هذه المهام أصبحت تستقطب مزيداً من الاهتمام وتستحوذ على درجات أعلى في سلم الأولويات. ومما يبرر ضرورة الاهتمام والحرص على تعزيز سلامة القطاع المصرفي في دول المنطقة هو أن القطاع المالي يعتمد بشكل أساسي على المصارف في توفير التمويل المطلوب حيث أن خيار سوق رأس المال لا يعتبر حتى الآن متطوراً بالشكل الذي من شأنه توفير بديل أو مصدر تمويل هام.

الحاجة إلى مزيد من التطوير لأسواق رأس المال في دول المنطقة

هناك بلا شك مبررات عديدة لتطوير أسواق رأس المال، والأمر لا يتوقف في الواقع عند مستوى المبررات التقليدية مثل تعبئة المدخرات وتوفير فرص الاستثمار للمواطنين وغيرها من هذه الأسباب. إن أهم الأسباب في اعتقادنا ترتبط بالتحول الذي تشهده اقتصاديات دول المجلس فيما يتعلق بدور كل من القطاع العام والقطاع الخاص. في الماضي وعندما كان القطاع العام يتكفل بمعظم المشاريع الكبيرة من مشاريع بنية أساسية ومشاريع إنتاجية فلم تكن هناك مشكلة حسبما يبدو في توفير التمويل طويل الأجل خاصة في ظل ظروف مالية كانت سانحة. وقد كان الدور التقليدي للقطاع المصرفي خلال تلك الفترة في توفير التمويل قصير الأجل دوراً مكملًا ومناسباً لتلك المرحلة. إلا أن الآن وعلى ضوء التحول في الاعتماد على القطاع الخاص في القيام بالمشاريع ليست فقط الانتاجية بل حتى أيضاً مشاريع البنية الأساسية فإن مثل هذا التحول يستدعي من القطاع المالي الخليجي ليس فقط الاعتماد على التمويل التقليدي للمصارف والذي هو تمويل قصير الأجل بل العمل على تطوير مصادر تمويل أخرى كما أن ذلك يستدعي دون شك تطوير دور المصارف حتى تتمكن من توفير أدوات مالية واستثمارية تتناسب أكثر والاحتياجات التمويلية المتطورة لدول المنطقة.

إن أسواق رأس المال في دول المنطقة لا زالت صغيرة وتفتقد إلى العمق اللازم للقيام بالدور الذي يتناسب مع احتياجات المرحلة الحالية لعملية التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون. إن سوق السندات يعتبر شبه معدوم إذا استثنينا السندات الحكومية. كما أن أهم المؤسسات والشركات لا زالت تخضع لملكية الحكومة وإن سياسة

التخصيص تسير حتى الآن بمستوى متواضع نسبياً. هناك أمور أخرى تحتاج أيضاً إلى مزيد من الاهتمام لتطوير أسواق رأس المال في المنطقة منها تحسين مستوى الشفافية والافصاح بالإضافة إلى ضرورة العمل على تجنب تضارب المصالح وفصل جانب إدارة العمليات عن جانب الرقابة في تركيبة بورصات دول المنطقة.

سلامة السياسات الاقتصادية

لا يمكن الحديث عن تطوير القطاع المالي دون التطرق إلى وضع السياسات الاقتصادية. وفي ظل ظروف دول المنطقة ضمن سياسة أسعار الصرف الثابتة فإن هامش الحركة أمام السياسة النقدية يبدو محدوداً حيث يظل العبء معتمداً أساساً على السياسة المالية. وعندما تكون الظروف مثلما تشهده اليوم دول المنطقة من انخفاض حاد لإيراداتها من صادرات النفط فإن السياسة المالية تواجه تحديات غاية في الصعوبة. ومهما تعددت الخيارات أمام السياسة المالية للتأقلم مع هذا الإنخفاض الهام في الإيرادات فإن تأثير أي من هذه الخيارات سوف ينعكس على أنشطة القطاع المالي والمصرفي لدول المنطقة. إلا أن الأهم من ذلك كله أنه في حالة استمرار الحكومة في الانفاق بنفس المعدلات أو عدم مقدرتها على خفض العجز بالشكل المطلوب فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى اختلال التوازنات المالية الداخلية والخارجية ومن شأن ذلك أيضاً أن يؤدي إلى اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي بشكل يزيد من السيولة ويرفع من معدلات التضخم بالإضافة إلى تقليص الموارد المتاحة للمصارف لاقتراض القطاع الخاص (Crowding out). إن مستوى اقتراض المصارف الخليجية إلى المؤسسات الحكومية يصل في بعض الحالات إلى 60% من إجمالي قروض هذه المصارف. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة بالمقاييس الدولية. إن تجارب كثير من دول العالم تشير إلى أن سلامة القطاع المالي والمصرفي تعتمد في المقام الأول على سلامة السياسات الاقتصادية المتبعة، ومن الصعب حسبما يبدو فصل الوضع المالي والمصرفي عن الوضع العام للسياسة الاقتصادية في أي من دول العالم. لذا فإن من المسلم به إذا أردنا تعزيز وتقوية قطاعاتنا المالية والمصرفية أنه لا بد من العمل على تحسين فرص نجاح اختيار وتطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة.

التنسيق والتعاون الخليجي في مجال القطاع المالي والمصرفي

إن الجوانب المشجعة ضمن توجهات اتفاقية تجارة الخدمات تكمن في كونها لا تتعارض مع ترتيبات التعاون والتنسيق الإقليمية. وبذلك فإن مزيد من التنسيق على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي يعتبر مرغوباً ويتفق مع روح وتوجهات الاتفاقيات الدولية في هذا الخصوص. كذلك فإن قرار قمة مجلس التعاون الخليجي التي انعقدت نهاية العام الماضي في الكويت والخاص بالسماح للبنوك الخليجية بفتح فروع لها في مختلف دول المجلس يعتبر توجهاً يتفق من ناحية مع الرغبة في تحسين جو المنافسة وإتاحة فرص أكبر أمام المصارف الخليجية. هذا ومن ناحية أخرى ينصب هذا التوجه ضمن سياسة تحرير الخدمات المصرفية على صعيد أسواق دول المجلس دون أن يتعارض ذلك مع الإتفاقية الدولية لتحرير تجارة الخدمات. يبقى مع ذلك حاجة دول المجلس إلى إتخاذ مواقف متجانسة تجاه نسبة تملك الأجانب في مؤسساتها المالية وكذلك موقف دول المجلس من دخول مؤسسات مالية ومصرفية جديدة إلى أسواق المنطقة.

فيما يتعلق بالممارسات والسياسات المصرفية الأخرى مثل إجراءات الرقابة ومعدلات كفاية رأسمال المصارف العاملة في دول الخليج فإن مواقف دول المنطقة تعتبر منسجمة إن لم تكن متطابقة. هناك بلا شك أمور أخرى قد تحتاج إلى مزيد من الاتفاق خصوصاً فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات الخاصة بالممارسات المصرفية وفقاً لأصول الشريعة الإسلامية وكذلك مستوى التزام المؤسسات المالية والمصرفية في كل دولة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلخ.

وبالطبع فإن الأمل كذلك معقود على مستوى أكبر من التنسيق في مجال السياسات النقدية الخليجية خاصة فيما يتعلق بإمكانية تطوير التعاون والتنسيق على صعيد نظم أسعار الصرف على ضوء تطور اقتصاديات المنطقة وعلى ضوء التطورات النقدية الدولية وعلى وجه التحديد على أثر الإتحاد الأوروبي النقدي (EMU) وما سوف ينتج عنه من عملة موحدة اليورو من شأنه التأثير على المعاملات التجارية والمالية والإستثمارية واحتياجات دول كثيرة من العالم بما قد ينسحب على الأوضاع الاقتصادية والمالية والمصرفية لدول المنطقة.

هذه في الواقع بعض الجوانب التي قد تمثل تحديات لدول مجلس التعاون الخليجي من جراء ليس فقط تطبيق اتفاقية تجارة الخدمات المالية بل نتيجة لتوجهات العولمة الاقتصادية بشكل عام. لقد حاولنا الإشارة إلى أهم الأمور المتعلقة بتطبيق اتفاقية تجارة الخدمات المالية كما حاولنا التطرق إلى بعض جوانب الإتفاق والتباين بين وضع القطاع المالي والمصرفي الخليجي وبين أهم قوانين ومبادئ تجارة الخدمات المالية. نأمل بأن يكون فيما تم التطرق إليه ما يعكس أهمية الموضوع وتطلعات واهتمامات المعنيين في دولنا الخليجية